حان الوقت للقيادة في مواجهة تغير المناخ في العالم العربي

سوف يحتل التكيف مع تغير المناخ في العالم العربي محور الصدارة في حوار عالي المستوى يجرى في 5 ديسمبر/كانون الأول 2012 خلال المؤتمر الثامن عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ والذي يعقد في الدوحة، قطر.

وسوف يجتمع صانعو القرار الإقليميون لإطلاق التقرير الرئيسي للبنك الدولي المعنوّن" *التكيف مع تغير المناخ في البلدان العربية"* .ويشهد المؤتمر الذي تنظمه جامعة الدول العربية بالاشتراك مع قطر والبنك الدولي ،حضور كل من عبد الله بن حمد آل عطية ، رئيس المؤتمر، وراشيل كايت، نائبة رئيس البنك الدولي للتنمية المستدامة .و يهدف هذا الحوار الرفيع المستوى، والذي سوف يتطرق إلى ما انتهى إليه التقرير وما تضمنه من سياسات مقترحة، إلى إطلاق نقاش أوسع على مستوى المنطقة حول الحاجة الملحة لتطوير وتنفيذ استراتيجيات التكيفعلى مستوى الدول والشعوب بغية التأقلم مع التداعيات الناجمة عن تغير المناخ .

على الخطوط الأمامية

تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بات واقعاً لا خلاف عليهعلى الصعيد العالمي، كان عام 2010 أشد الأعوام حرارة على الإطلاق، مع تعرض 19 بلدا إلى ارتفاع قياسي في درجات الحرارة .وتقع خمسة من هذه البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلاوة على ارتفاع درجات الحرارة، فإن الأحوال الجوية السيئة المصحوبة بتغير المناخ سوف تخلّف آثاراً اقتصادية وبيئية واجتماعية بعيدة المدى. كذلك سوف يؤدي التراجع في هطول الأمطار إلى تكرر موجات الجفاف. وتهدد قساوة المناخ الصناعات الرئيسية كالسياحة التي تساهم حاليا بنحو 50 مليار دولار سنويا، فضلا عن الزراعة. تأثير المناخ على الزراعة بوجه خاص يثير القلق، لاسيما وأن نصف سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة والأنماط التقليدية لموارد الرزق. و سوف يتسارع النمط السائد في هذه المنطقة من الهجرة المتواصلة إلى المدن إذا أصبحت الحياة في الريف غير مستدامة. بالإضافة إلى المخاطر الصحية المصاحبة للمناطق العشوائية المكتظة التي تقصدها غالبية الأعداد القادمة إلى المدن، فإن الهجرة الجماعية للبشر تؤثر بشدة أيضا على الأدوار الاجتماعية التقليدية. والرجال هم الذين يهاجرون في أغلب الأحوال، تاركين خلفهم النساء يتحملن وحدهن كل مسؤوليات الزراعة والمجتمع.

السياسات الواعية بالمناخ

تتطلب أوجه الضعف في مواجهة تغير المناخ تضافر الجهود على مستويات عديدة. إذيتعين على البلدان والأسر أن تنوع من مصادر إنتاجها ودخلها. وينبغي أن يكون التكيف عملية شاملة ومدرجة في كل السياسات، وعلى كافة المستويات، للتيقن من مرونتها إزاء المناخ. ويشمل هذا الامر وضع نظام لجمع البيانات عن المناخ يكون متاحا للعامة وصولاً إلى تعزيز الخدمات الأساسية. وبالتالي، فإن المعلومات الدقيقة عن المناخ أساسية لتحديد المستويات المستقبلية للمياه وتوقع أي تغيرات في المناخ. ومن شأن الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والصرف الصحي فضلا عن شبكات فعالة للحماية الاجتماعية للتعويض عن أي فقدان مفاجئ لموارد الرزق، أن يضمن اكتساب جميع المواطنين المهارات والموارد اللازمة لمجابهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ. كما سيكون هناك حاجة للموارد المالية لتطبيق السياسات، ولكن قبل ذلك سيتعين بناء القدرة على تحديد الاحتياجات وإدارة الموارد. لن تزيد هذه العملية المتمثلة في تعزيز الخدمات الأساسية وزيادة القدرات من المرونة فحسب بل ستشكل الركيزة الاساسية للمزيد من المرونة المستدامة.

القيادة القوية أمر أساسي

يعتمد نجاح التكيف على التزام طويل الأجل ودرجة عالية من التنسيق بين المؤسسات الحكومية و بين الحكومة والمجتمع المدني. وتشكل القيادة القوية عنصرا هاماً لبناء واستمرار الالتزام الضروري والتنسيق على المستويات الوطنية والإقليمية. كذلك فإن الحوكمة الرشيدةعنصر أساسي أيضاً حيث ينبغي أن يتم تقييم السياسات باستمرار بل وتغييرها إذا لم تكن فعالة. لقد تكيف العالم العربي مع التغيرات في هطول الأمطار ودرجات الحرارة لآلاف السنين، وسوف يستمر ب بذلك من خلال قيادة قوية توجه استراتيجية شاملة تتواصل مع كل الجهات المعنية.

THE WORLD BANK